مجلة التراث

J-ALT

2018/ Vol:8 N°01

Available online at http://www.asjp.cerist.dz

الإنتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر

دراسة في التحديات والآليات

مرزوق عنترة، جامعة المسيلة.

و سي حمدي عبد المؤمن، جامعة المسيلة. الجزائر.

الملخص:

تقتضي عملية الانتقال الى الحوكمة المحلية في الجزائر القيام بالعديد من الإصلاحات المرتبطة بتعزيز الديمقراطية التشاركية المحلية، وذلك من خلال منح المواطن والجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني دورا أكبر في تحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المحلية، الديمقراطية التشاركية، الإقتصاد المحلي، المجتمع المحلي، التنمية المحلية، اصلاح الادارة المحلية.

Résumé:

Le processus de transition vers la gouvernance locale en Algérie nécessite de nombreuses réformes liées à la promotion de la démocratie participative locale, en donnant aux citoyens, aux communautés locales, au secteur privé et à la société civile un rôle plus important dans la réalisation du développement.

مقدمة:

كشف انخفاض أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة الماضية عن ضعف السياسات الاقتصادية الجزائرية وهشاشتها، الأمر الذي تكرس من خلال تراجع عائدات الصادرات ومداخيل الحكومة بشكل كبير، وبحسب الأستاذ *Michael Ross* فإنه " كلما زاد اعتماد الاقتصاد على النفط كانت الانعكاسات أشد، كما أن النمو القائم على تصدير النفط والمعادن يفشل في الكثير من الأحيان في تحقيق التغييرات الاجتماعية"[1]

وقد دفعت التقلبات الاقتصادية الأخيرة وما انجر عنها من انعكاسات اجتماعية الجزائر إلى إعادة النظر في الكثير من سياساتها الاقتصادية والتنموية خاصة على المستويات المحلية، وذلك بقيامها بالعديد من الإصلاحات الجذرية المرتبطة بموضوع الجماعات المحلية، من خلال التركيز على الاقتصاد المحلي والتمويل الذاتي من الناحية الاقتصادية، وتعزيز الديمقراطية التشاركية في المجتمع المحلي من الناحية السياسية، وبالتالي حتمية الانتقال إلى الحوكمة المحلية التي تقتضي مشاركة جميع الفاعلين من منظمات حكومية وغير حكومية وقطاع خاص، ومنح دور أكبر للمواطن والمجالس المحلية في تسير الشأن العام وتحقيق التنمية المحلية.

ورغم الإصلاحات الأخيرة لقانوني البلدية والولاية والتي ركزت على أهمية تجسيد التشاركية على المستوى المحلي إلا أن ذلك لم يترجم على أرض الواقع بصورة فعلية وفعالة، الأمر الذي دفع إلى ضرورة الانتقال إلى الحوكمة المحلية ومحاولة تجسيد آلياتها، ومواجهة جميع التحديات التي تفرضها بغية تحقيق التنمية، وتخفيف الأعباء المالية على الدولة، وبناءا على ما سبق سنحاول دراسة الموضوع من خلال تقسيمه إلى العناصر التالية:

- إشكالية تحديد مفهوم الحوكمة المحلية.
- الحوكمة المحلية في الجزائر: خيار أم حتمية.
- الجهود الجزائرية في عملية الانتقال إلى الحوكمة المحلية.
- العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية بالجزائر.
- مقترحات علمية وعملية من أجل تفعيل الحوكمة المحلية بالجزائر.

1- إشكالية تحديد مفهوم الحوكمة المحلية.

برزت في السنوات الأخيرة الماضية توجهات عالمية تدعو إلى ضرورة مشاركة أفراد المجتمع في القرارات التي تهمهم وتعمق أفكار الديمقراطية التشاركية المحلية، حيث ظهرت رؤى جديدة تؤكد على أهمية إدارة السكان المحليين لشؤونهم المختلفة، ومن خلال مجالس محلية منتخبة ومنظمات مجتمع مدني فعالة، وقطاع خاص تنافسي خاصة مع كثرة متطلبات المواطنين على المستوى المحلي كمًا ونوعًا، والإلحاح في سرعة الاستجابة، حيث أصبح المواطن المحلي ينادي بتقديم خدمات

1 Michael Ross, **does oil hinder democracy**, world politics , Vol 53,No3, April 2001, p328.

تساوي حجم الضرائب التي يدفعها، وقد أدت هذه التغيرات التي طرأت على الصعيد المحلي إلى بروز ظواهر جديدة ومفاهيم حديثة في المجالين المعرفي والعملي ومن بين هذه المفاهيم الحوكمة المحلية.[1]

اكتسب مفهوم الحوكمة أهميته في الكتابات الحديثة في ثمانينيات القرن الماضي، وارتبط بمؤسسات دولية أممية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكان نتاج الحاجة إلى إخضاع العملية السياسية والقرار السياسي إلى ضوابط أخلاقية تقلل من الفساد الإداري والمالي الموجود كسمة بارزة في الدول المتخلفة، وتحول دون استخدام السلطة السياسية لخدمة المصالح الخاصة للنخب الحاكمة، وبصورة خاصة الحيلولة دون استخدام المال العام لإثراء السياسيين والإداريين المؤتمنين عليه.[2]

فالحوكمة مصطلح جديد يسعى إلى ربط القضايا السياسية وإدارة شؤون الدولة بالقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في تشكيل السياسات الناظمة للحياة العامة، وهو بهذا المعنى يعكس تحولاً من المقاربة التقليدية لدراسة السياسة بوصفها نتاجًا لمؤسسات الدولة الرسمية، إلى مقاربة تركز على دور الجماعات السكانية والقوى الاجتماعية في تطوير السياسات التي تنظم الحياة العامة في المجتمع السياسي، وتبحث في تشابك وتفاعل هذه القوى، بصورة متوازنة مع المؤسسات الأساسية الثلاث التي تحتل مكانة هامة في تنظيم المجتمع الحديث، وبالتحديد مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.[3]

ونتيجة لما سبق حدث الانتقال من نظام محلي تهيمن فيه المجالس المحلية المنتخبة (*Local Government*) إلى نظام محلي يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (*Local Governance*)، هذا الأخير يعني استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[4]

والحوكمة المحلية من المفاهيم التي تؤكد على ضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية المحلية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلاً وتكاملاً من أجل تحقيق الجودة المحلية المطلوبة، وضمان أكبر قدر ممكن من الاستجابة لطموحات المواطنين بشكل مناسب، خاصة أمام الأزمات الاقتصادية أين يقل فيها حجم التخصيصات والموارد المالية الكافية لدعم الجهود والبرامج التنموية للدولة والشركاء الآخرين على المستويات المحلية.[5]

---

[1]- ونوغي نبيل، يوسفي علاء الدين" الحكامة المحلية: قراءة في المضامين النظرية للمفهوم"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، جامعة تسيمسيلت، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص 496.

[2]- صافي لؤي، **الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015، ص ص 21-22.

[3]- نفس المرجع، ص 21.

[4]- بومدين طاشمة، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، **مجلة التواصل**، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 26، 2010، ص ص 29، 30.

[5]- مسعود البلي، " حوكمة السياسات العامة الاجتماعية: دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة 1- الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2016، ص 211.

كما تعني الحوكمة المحلية أيضا تلك المشاركة في ممارسة السلطة بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة التي هي أجزاء من شبكات اجتماعية مختلفة، تتصرف بمسؤولية تجعلها تعزز الخير العام وليس المكسب الشخصي، وتعني كذلك تمكين السكان المحليين من إدارة شؤونهم المحلية، مع الاعتراف بأن الدولة لا تزال تلعب دورًا هامًا بسبب كل الموارد المتاحة لها.[1]

وتشير الحوكمة على المستويات المحلية إلى جودة وفعالية وكفاءة الإدارة المحلية وتقديم الخدمات العامة، نوعية السياسة العامة المحلية وإجراءات اتخاذ القرارات وشموليتها وشفافيتها، والخضوع للمساءلة، والطريقة التي تمارس السلطة على الصعيد المحلي.[2]

كما تعبر أيضا عن مستوى التحركات المحلية نحو التنمية المحلية وترسيخ أبعادها شكلاً ومضمونًا، لذا فان الحوكمة متكاملة من حيث جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية تصب اهتمامها في جانب تطوير الطاقات المحلية، ومن ثم ترشيد الخدمات العمومية على المستوى المحلي، فالمجالس المحلية المنتخبة تمتلك طاقة مجتمع الناخبين، وتسعى لتوظيف تلك الطاقة على مدى قدرة هؤلاء في التعبير عن رغبات المواطنين، ومدى انفتاح وإخلاص ومراقبة المنتخبين لناخبيهم، وهذه العلاقة الجدلية بين الناخب من جهة وبين المنتخب وما يقدمه من خدمات وتنمية محلية من جهة أخرى، فالحوكمة المحلية هي التي تسعى إلى تحقيق الكفاية الذاتية محليًا من خلال خلق آليات للمشاركة المجتمعية وآليات في الرشادة في التسيير حيث أن تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية يسهم في ترشيد النفقات واستغلال الموارد المحلية ما يضمن حلا للمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي بكل أصنافها ومنه تحقيق الكفاية المحلية، كما تسعى الحوكمة المحلية إلى تفعيل التحركات المحلية من خلال التقدم باتجاه تنازل أكبر لصالح السلطات المحلية المنتخبة، والدعوة إلى النقاش العام حول السياسات من قبل ممثلي مجموعات المجتمع المدني المحلي، بالإضافة إلى خلق فرص لإتاحة مشاركة الجمعيات بمنح الصلاحيات للمجتمعات الأهلية.[3]

والحوكمة المحلية حسب بعض الباحثين ليست مظهرًا بقدر ما هي مقاربة ورؤية وفلسفة جديدة للتغيير، لها مضمون سياسي واجتماعي، واقتصادي ومالي، وذلك من خلال إعادة صياغة العلاقة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكل من له علاقة بالخيارات والقرارات التي تتخذ على المستوى المحلي، وذلك على أساس التوافق والتشارك، كما يؤكد مفهوم الحوكمة المحلية على ضرورة رشاد القيادات المحلية في إعداد السياسات التنموية، وتوفير مناخ يأخذ بعين الاعتبار جميع الخصوصيات المحلية.[4]

---

[1] - *Will Bartlett, Vesna popovski, local governance and social cohesion in Ukrania,* ***WP5/22, Search working paper****, September 2013, p 10.*

[2] -*Joachim Nahem,* ***A User's' Guide to Measuring Local Governance****,UNDP : Oslo Governance Centre, 2008, P05, Available on the link:*
www.gaportal.org/sites/default/files/LG%20Guide.pdf

[3]- نريمان بطيب، " الحوكمة المحلية في الخطاب السياسي الجزائري: واقع ورهانات"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز العربي الديمقراطي، العدد الثاني، مارس 2017، ص ص 223، 224.

[4]- محمد بن سعيد، بسمه نزار،" **آليات تطبيق مبادئ الحوكمة وتطوير إدارة الجماعات المحلية"**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، الجزائر: جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، يومي 7/8 ديسمبر 2015، ص 05.

من خلال كل ما سبق، تعتبر الحكامة المحلية مجموعة من العمليات والممارسات المتعلقة بتدبير الشؤون المحلية، والتي تندرج ضمن احترام القانون وتعزيز المساءلة والشفافية، وفي مصلحة عموم الناس في المجتمع وهي تقتضي إقرار آليات تسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم، كما تأخذ بعين الاعتبار الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والملاحظ هو أن كل هذه التعاريف ترتكز على ثلاثة أبعاد رئيسية هي:[1]

– **البعد السياسي**: يقوم على احترام حقوق الإنسان، والحريات المدنية والسياسية، تفعيل المشاركة السياسية، واحترام القانون.

– **البعد الإداري**: أي الإدارة الفعالة والشفافة للموارد المالية والبشرية للمجتمع المحلي، وتفعيل الديمقراطية المحلية اللامركزية.

– **البعد الاقتصادي**: فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي دون تخصيص القطاع العمومي بامتيازات، أي تساويهما في الحقوق والواجبات.

ورغم تركيز جل الكتابات المتخصصة في الحوكمة على هذه الأبعاد الثلاثة إلا أن هناك في نظرنا بعدا آخر كثيرا ما تغفل عنه مختلف الدراسات، رغم أهميته في بناء مجتمعات تنموية تقدمية، ويتعلق الأمر **بالبعد الإنساني**، والذي يتطلب ضرورة بناء إنسان حضاري يساهم بشكل ايجابي في صناعة القرار المحلي وتنفيذه بما يؤدي الى تحقيق التنمية المحلية بجودة وفعالية.

كما تتسم الحوكمة المحلية بمايلي:[2]

– **تشجيع المشاركة *participation*** : بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات سواء بطريقة مباشرة أو من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم. ويمكن أن تعني المشاركة ايضا مزيدا من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

– **المساءلة *Accountability***: وتعني خضوع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

---

[1]- ونوغي نبيل، يوسفي علاء الدين، مرجع سابق الذكر، ص 494.

[2]- عاشور كنوش، عبد القادر زواتنية،" الحوكمة المحلية ومتطلبات تحقيقها على ضوء تجربة أوكرانيا"، **مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، يومي 8/7 ديسمبر 2015، ص 03. كما يمكن الرجوع للمراجع التالية:

John graham, Bruce Amos, Tim Plumpter, ***Principles For Good Governance in the 21st Century****. Canada: Institute On Governance, 2003, P 03.*

Pieter Glasbergen, Frank Biermann, Arthur P.J. Mol, ***Partnerships Governance and Sustainable Development: Reflections on Theory and practice****. USA: Edward Elgar Publishing , Inc. 2007, P100.*

– **الشرعية *legitimacy***: قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في اطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع، للحفاظ على مستوى حياتهم والسعي إلى مستوى أفضل.

– **الكفاءة والفعالية *Effectiveness and efficiency*** : ويعبر ذلك عن البعد الفني لاسلوب الإدارة المحلية، ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد الى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

– **الشفافية *transparency***: وتعني إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة، كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال.

– **الاستجابة *responsivenes***: أن تسعى الأجهزة المحلية الى خدمة جميع الاطراف المعنية والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

– **اتجاه الإجماع** *consensus orientation* : إن الديمقراطية التشاركية تسعى إلى تسوية الخلافات بين مختلف الأطراف حول أي المصالح أفضل من أجل تحقيق الإجماع والتوافق، وذلك يتطلب معرفة الأكثر خدمة منها للجماعة.

– **الرؤية الإستراتيجية** *strategic vision* : وذلك يحتاج إلى ضرورة امتلاك القادة والمواطنين على المستوى المحلي آفاقا واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية، وأن يكون لديهم شعور مشترك عما يريدونه من تلك التنمية.

2– الحوكمة المحلية في الجزائر: خيار أم حتمية:

تسعى الجزائر اليوم جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة بغية الخروج من نفق الأزمات المتعددة التي عرفتها، واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها، وتكرس ذلك من خلال إصلاح قانوني البلدية والولاية بعد أحداث الحراك الشعبي العربي، غير أن ذلك لم يغير من واقعها كثيرا، لتأتي الأزمة المالية الأخيرة الناتجة عن انخفاض أسعار النفط لتعيد المطالبة بإصلاح جذري يعطي لها صلاحيات أوسع من خلال الدعوة إلى التركيز على الاقتصاد المحلي والبحث عن مصادر للتمويل الذاتي، وتعزيز الديمقراطية التشاركية في المجتمع المحلي، وهذا من شأنه تخفيف الأعباء المالية عن الدولة خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها .

حيث تواجه الجزائر اليوم أكبر التحديات الإقتصادية، من خلال تواصل استمرار انخفاض الأسعار ليصل إلى مستويات قياسية ببلوغه حدود 30 دولار نهاية 2015 وبداية 2016 مع ظهور بوادر استقرار أسعار النفط، عند هذه المستويات المنخفضة، وإجمالاً فقد سعر البرميل منذ جويلية 2014 حوالي 74 % من قيمته، فقد كان سعره في البداية

105.6 دولار ليصل في جانفي 2016 إلى 26.5 دولار، وهو ما أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازناتها في وضعية صعبة.[1]

الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى حتمية التفكير في إصلاح نمط التسيير السائد، بإدخال آليات أكثر مرونة واستجابة للانتقال إلى الحوكمة المحلية بأوسع مضامينها، والتي يشارك فيها مختلف الفاعلين من المنظمات غير الحكومية إلى القطاع الخاص إلى دور أكبر وأوسع للمجالس المحلية المنتخبة، إلى مشاركة المواطنين وهيئات المجتمع المدني.[2]

وسنحاول التطرق للدور المفترض لكل فاعل من هذه الفواعل في مجال تنمية المجتمع المحلي والمساهمة في تطويره، وذلك كمايلي:[3]

– القطاع الخاص:

للقطاع الخاص أهمية بالغة في التنمية المحلية، لما له من دور في رفع معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات لهم، فالقطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة، وتستطيع الحكومة تقوية القطاع الخاص من خلال توفير البيئة الاقتصادية المناسبة والمستقرة له، وتحديد أشكال التعاون بينه وبينها في تسيير الشأن المحلي، وذلك من خلال العمل على:

– ضرورة التعاون بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص: حيث تتعاقد الجماعات المحلية مع القطاع الخاص على بناء البنية التحتية مثل الطرق والمياه والاتصالات، وتشغيلها لمدة معينة منصوص عليها في العقد، وبعد انتهاء المدة تعود ملكية المرفق من القطاع الخاص إلى الوحدة المحلية.

– من أشكال التعاون والشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص هو قيامها بتأجير بعض الممتلكات أو المرافق المحلية للقطاع الخاص لمدة زمنية معينة، بحيث يتولى القطاع الخاص تقديم الخدمات للمواطنين في الوحدة المحلية.

– لابد للقطاع الخاص ان يساهم في دعم والنهوض بالتنمية المحلية خاصة في ظل الازمات الاقتصادية التي تمر بها الدولة من حين لآخر في إطار ما يعرف بالعمل التطوعي التضامني.

– المجتمع المدني:

تتسم مؤسسات المجتمع المدني بالقدرة على تقديم الخدمات لجماعات مختلفة ومراعاة البعد الاجتماعي والإنساني، كما أنها تستطيع التأثير على السياسات التنموية المحلية من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام وتعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات بتداولها على نطاق واسع، وتستطيع مساعدة الحكومة عن طريق

[1]- فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم ،" تقلبات أسعار النفط،أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"، **مجلة الاقتصاد والمالية**، العدد رقم 03، السداسي الثاني، جامعة شلف بالجزائر، 2016، ص23.

[2]- نريمان بطيب، مرجع سابق الذكر، ص 225.

[3] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**. القاهرة: منشورات التنمية الادارية للتنمية الإدارية، 2009، ص ص 34-57.

العمل المباشرة أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين بتقديم السلع والخدمات لذوي الدخول المنخفضة بأسعار مناسبة.

وعليه فلابد من تشجيع العمل التطوعي، حيث يمكن للبلديات أن تتعاقد مع جمعيات تطوعية من أجل إدارة الخدمات على المستوى المحلي مثل جمعيات تهتم بالنظافة، أوجمعيات المحافظة على البيئة.

– المواطن:

مشاركة المواطنين سواء من خلال مؤسسات المجتمع المدني أو من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية، أو من خلال تقديم مطالبهم سواء الكترونيا في إطار التوجه نحو الإدارة المحلية الالكترونية أو تقديمها عن طريق أعضاء المجالس المحلية، مع ضرورة اهتمام الإدارة المحلية بالاستماع لآراء المواطنين في بعض السياسات التنموية. فالسماع له يسمح بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية على السكان. إضافة إلى حق المواطن في الحصول على المعلومة. ولذلك فلابد من تشجيع:

– المشاركة الشعبية في تنفيذ مشروعات التنمية الريفية: من خلال حفز المواطنين المحليين للتبرع سواء برأس المال أو العمل لتنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية تعود بالفائدة المباشرة على المجتمع المحلي الذي تتم فيه هذه المشروعات.

ورغم ضعف الأدوار التنموية لهذه الفواعل من الناحية الواقعية إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تعكس حرص الدولة واهتمامها بضرورةإعادة النظر في نمط التسيير العمومي بهدف التحكم في تداعيات الأزمة المالية، وخلق الثروة التي يمكنها أن توجه للإنفاق العمومي، والعمل على استرداد أموال الجباية المستحقة للخزينة العمومية مهما كبرت أو صغرت قيمتها، وتبني مراجعة دقيقة ومستمرة لبرامج الإنفاق العمومي على كل المستويات، ويجب أن تتحول كل هذه المهام وهذه التحديات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وتنقل من المستوى المركزي ويتم تحميل المستوى المحلي كل مسارات حلها وتجاوزها، وهذا دليل على إدراك الحكومة لفكرة أنها لن تستطيع أن تنفرد في إداراتها المركزية وتسييرها العلوي بكل هذا العبء لوحدها ومن دون شريك تلقي عليه جانبًا من المسؤولية والقرار، الأمر الذي دفعها إلى أن تعود إلى الجماعات المحلية وتفرض عليها بحكم الوصاية والهرمية التنظيمية، الجزء الأصعب والأثقل في فاتورة الأزمة المالية، وهو خلق الثروة والتكفل التام بالجباية المستحقة للدولة، بالإضافة إلى القيام بفعل الطمأنة كوظيفة مستمرة ودائمة للمواطن، والتقليل أو التخفيف من حالة الخوف والترقب التي يعيشها وهذا بكل الإمكانات والوسائل[1].

وقد كانت هاته الحتمية نتاج جملة من التحولات الداخلية أبرزها تعثر مجهودات التنمية القائمة على مركزية السياسات العامة وإعدادا المخططات الإنمائية الخماسية وحتى القطاعية، وتفاقم حجم المشكلات على المستوى المحلي ومعاناة المواطن من الأزمات المختلفة وتنامي الاحتجاجات اليومية المرتبطة بسوء تقديم الخدمات العمومية المحلية، وتفشي مظاهر الحكم السيئ وعجز نظام الانتخابات عن إفراز تمثيل حقيقي للمواطنين، بالإضافة إلى تأثير التحولات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميزت المنطقة العربية، كل هذه العوامل ساهمت في دفع الجماعات المحلية الجزائرية نحو تبني

[1]- عبد القادر سعيد عبيكشي، **الجماعات المحلية ونظام التسيير العمومي الجديد**، موقع الحوار 2016/12/09، على الرابط: http://elhiwardz.com/contributions/68934/, consulté 03/02/2018 heur 00.08.

الحوكمة المحلية من خلال تهيئة البيئة الملائمة والمرجعية القانونية التي تشجع المواطن المحلي على المشاركة في صنع القرار المحلي، وإقامة علاقات جديدة مع شركاء وفاعلين آخرين.[1]

وانطلاقا مما سبق فإن حتمية اتجاه الجزائر نحو الحوكمة المحلية فرضه أمرين أساسيين:

– على المستوى الفكري: ضرورة التكيف مع التحولات الفكرية العالمية وما فرضته من مفاهيم جديدة بديلة للمفاهيم التقليدية: اللامركزية بدل المركزية، التشاركية بدل الفردانية...إلخ

– على المستوى الواقعي: تراجع ادوار الدولة التي لم تعد الفاعل الوحيد الذي تتوقف عليه مسألة تحقيق التنمية المحلية، وبروز بعض الفواعل المجتمعية الأخرى التي ستشارك الدولة في هذه المهمة في اطار نوع من التعاون والتكامل، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطن المحلي.

3– الجهود الجزائرية في عملية الانتقال إلى الحوكمة المحلية:

عانت الجزائر ومنذ الاستقلال في اختيار النموذج التنموي المناسب لها، حيث طرحت اللامركزية كحل بديل عن نموذج التنمية عن طريق النظام المركزي، وقد أصبح هذا الطرح حتمية سياسية ناتج عن تنازلات الدولة ووصايتها على الجماعات المحلية، وهذا الأمر يتطلب ضرورة فتح المجال أمام مشاركة كل الفواعل المجتمعية وبصفة فعالة في التنمية المحلية، من مصالح ممركزة للدولة، أحزاب سياسية، منتخبون، حركة جمعوية ومتعاملين اقتصاديين عموميين وخواص ومواطنين، كل هذه العناصر مجتمعة تخضع إلى الشرعية والتمثيلية واستعمال السلطة في إطار ما يسمى بالحوكمة المحلية.[2]

وتتضح مساعي الجزائر في عملية الانتقال نحو الحوكمة المحلية من خلال مجموعة من الإصلاحات الواسعة التي مست الولاية والبلدية عبر تعديلات قانونية تهدف في معظمها إلى توسيع الاستقلالية المالية والوجود القانوني المستقل، وتمكين المواطنين المحليين من المشاركة في تدبير شؤونهم المحلية من خلال توطيد العلاقة بين الإدارة المحلية والفواعل الأخرى، وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى عصرنة الإدارة العمومية.

حيث أكد المشرع الجزائري في المادة 11 من قانون البلدية رقم 11– 10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 " أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير اللازمة لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي عرض نشاطه السنوي أما المواطنين. وأضاف في المادة 12 من نفس القانون " قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف

---

[1]- ناجي عبد النور، فتيحة لتيم،" جهود تطبيق الحوكمة لتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر: التشريعات وواقع الممارسات"، **مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة**، جامعة الوادي، يومي 2/1 ديسمبر 2015، ص 92.

[2]- عبد القادر الصافي، **الدور التنموي للجماعات المحلية في الحوكمة**، جريدة صوت الاحرار، من الموقع:
https://www.djazairess.com/alahrar/106739, consulté : 02/02/2018/ heur 15.29.

معيشتهم. وفي المادة 14 منه كذلك أكد المشرع أنه يمكن لكل شخص الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته.[1]

ولا تقتصر عملية تشجيع مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية على قانوني البلدية والولاية فقط، بل تتعداها إلى المشاركة في مكافحة الفساد على المستوى المحلي، وذلك من خلال ما تضمنته المادة 15 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06-01 والتي نصت على أنه " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من مخاطر الفساد ومكافحته بتدابير مثل: اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.[2]

كما تؤكد التشريعات الخاصة بالخدمة العمومية في الجزائر على ضرورة تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وضمان مشاركته في إدارة وتسيير المرفق العمومي، فقد صدر منشور وزاري في 14 نوفمبر 2012 يتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وتأهيل المرافق العمومية، تبعه تأسيس وزارة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية، واتخاذ حزمة من الإجراءات لتخفيف المعوقات الإدارية والبيروقراطية وتمكين المواطن من الاتصال بالوحدة المحلية رغبة في عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية، حيث أصبح بإمكانه استخراج وثائق الحالة المدنية من أي بلدية كانت، وإلغاء التحقيقات الأمنية في ملفات جوازات السفر وإعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، كما عملت الجزائر كذلك على إنشاء 47 إذاعة محلية بمعدل محطة إذاعية على مستوى كل ولاية تزود المواطنين المحليين بالمعلومات حول القضايا المحلية، وتستضيف المواطنين والمسؤولين المحليين.[3]

هذا على المستوى القانوني أما على مستوى الخطاب الرسمي فقد أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين بدوي من خلال خطبه وتصريحاته المختلفة على أن تعميم الإدارة الالكترونية على جميع القطاعات ضروري، وأوضح في تصريح للصحافة عقب الزيارة الميدانية التي قادته لولاية الجزائر في سبتمبر سنة 2015 أن الإدارة الالكترونية تربط قطاعي الداخلية والعمل والتضامن الاجتماعي، ومع نهاية السنة سنعمل ما بوسعنا لإشراك القطاعات الأخرى في هذه الديناميكية، وأضاف الوزير أن الإدارة الالكترونية تعد بداية لإنشاء الحكامة الالكترونية الجزائرية الذي هو هدفنا الأسمى و يجب ربح هذه المعركة بمساعدة إطارات وعمال الدولة، كما أشار إلى أن تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية سيسمح بأنسنة العلاقات بين الإدارة والمواطن ومكافحة العراقيل البيروقراطية والمحسوبية و الفساد، وخلص السيد بدوي في الأخير إلى القول بأن عصرنة الإدارة العمومية من خلال تعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتقليص من الملفات سيوفر على الدولة 200 مليار سنتيم سنويا لذلك فنحن في صميم ترشيد نفقات الدولة.[4]

---

[1]-قانون رقم 11- 10 المؤرخ في رجب عام 1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011، ص 8.

[2]- **قانون رقم 06-01** المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، 2006، ص 8.

[3]– ناجي عبد النور، فتيحة لتيم، مرجع سابق الذكر، ص 94.

[4]- نريمان بطيب، مرجع سابق الذكر، ص ص 227، 228.

والهدف من مختلف هذه الإجراءات الإصلاحية يكمن أساسا في تقريب المواطن من الإدارة بعد النجاح في تقريب الإدارة منه، وذلك بجعل مشاركته في تسيير شؤونه على رأس أولويات الإصلاحات التنموية الجديدة في الجزائر، وذلك باعتباره يمثل وسيلة التنمية وغايتها، فالتنمية لا تتحقق إلا به ولا تكون إلا له.

وانطلاقا مما سبق يتبين لنا أن الحوكمة المحلية في الجزائر ليست هدفًا بقدر ما هي آلية لتمكين الجماعات المحلية بسبب جملة التحديات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونتيجة كذلك لانهيار أسعار البترول والبحث عن بدائل مكملة للاقتصاد الوطني، واعتمدت في ذلك على المقاربة التشاركية من خلال العديد من التشريعات والقوانين وتقريب الجماعات المحلية من المواطن وباقي الفواعل الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني وجعلهم شركاء حقيقيين في التسيير والتنمية المحلية، لكن على مستوى الممارسات ظهرت العديد من التحديات التي تحتاج إلى آليات عمل انتقالية قادرة على تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية.

4- العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية بالجزائر:

رغم ما قامت به الجزائر من أجل تحقيق الحوكمة المحلية من خلال إعطاء أهمية كبرى للمشاركة الشعبية والمساءلة والشفافية والشرعية، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تواجهها أهمها:[1]

– ضعف تأطير وتكوين القيادات الإدارية على مستوى الجماعات المحلية: تعاني بعض الإدارات المحلية من مشكلة قلة وضعف توفرها على كفاءات إدارية يمكن أن تساهم في تشجيع التشاركية على تحقيق التنمية المحلية، وهي مشكلة تعاني منها بعض المناطق الحضرية والمناطق والقرى النائية الصحراوية أوفي المناطق الجبلية أو الأقاليم الحدودية.

– عدم وجود مدونة أخلاقية تضبط الالتزام: تعاني المؤسسات المحلية من ضعف في الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية التي تحكم موظفيها لعدم وجود روادع كافية تجبر الموظف على الالتزام المهني والأخلاقي، ولعل أكبر الآثار السلبية لضعف الالتزام عند الإداريين إنه إضافة إلى إضراره بالمصلحة العامة يضعف ثقة الشعب بالجهاز الإداري المحلي.

– غياب كفاءة وفاعلية المشاركة الشعبية: الهدف الأساسي من الإدارات المحلية هو إيجاد تعزيز الأنماط الاتصالية بين الإدارات المحلية والمواطن بشكل يمكن المواطنين من ممارسة حقهم في تسيير أموهم العامة تحقيقًا لمبدأ المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية، غير أنه لا يكفي لتحقيق مشاركة شعبية فعالة النص على أنها حق أو واجب، ولا حتى تقنين قنواتها وإجراء انتخاباتها، بل لا بد من مشاركة شعبية واسعة فعلية وفعالة تساهم في صنع وتنفيذ السياسات والقرارات الخاصة بالمجتمع المحلي.

– تحدي التقسيم الجماعي: إن التقسيم الجماعي الحالي لا ينطلق من منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي، مع عدم وجود معايير دقيقة لترقية الجماعات القروية إلى جماعات حضرية.

[1]- بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 105، 106.

– تحدي الوصاية المركزية: لا بد من منح ضمانات أكثر بتدعيم لا مركزية الجماعات المحلية، باعتبار أن الإصلاح يقتضي أولاً فسح المجال أمام حرية الإدارة في التسيير الحر، ومنح الوسائل المرافقة لحرية التسيير حتى لا تكون اللامركزية مفرغة من محتواها،وذلك لتمكين المجالس المحلية المنتخبة من تنفيذ القرارات المتخذة على مستوى الجماعات المحلية، بوجود ما تحتاجه من وسائل مادية وبشرية.

وبالرغم من عقد العديد من المؤتمرات والملتقيات حول الحوكمة، حيث تم عقد 213 مؤتمر وملتقى سنة 2011، فما هو واقع الحوكمة المحلية بالجزائر؟ من أجل الحكم عليها يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر، العنصر الأول يتمثل في القيم (*les valeures*) المشتركة بين الأفراد، والعنصر الثاني الهياكل (*les structures*) والتي تعني هياكل الدولة المركزية والمحلية التي تتمثل مهامها في خدمة الشعب، أما العنصر الثالث فهو الإطارات الإدارية (*Cadre de gestion*) ويضم طريقة التسيير، كيفية تسيير التجهيزات، تسيير الموارد الأولية، تسيير المعلومات، وتسيير الموارد البشرية، ليأتي العنصر الأخير والمتمثل في الوسائل (*les outils*) المتمثلة في سياسات وبرامج ومشاريع الدولة على المستويات المحلية، ومن أجل الحصول على حوكمة جيدة يجب أن يكون هناك تناسق بين العناصر الأربعة السابقة، وهو الشيء المفقود في الجزائر، إذ أنه لا يوجد تطبيق فعلي وحقيقي للحوكمة المحلية، بل هناك بعض المحاولات التسييرية المعزولة ولا توجد رؤية استراتيجية للمستقبل، في ظل غياب هياكل قادرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، كما أن الإطار التسيري لا زال ذو طابع بيروقراطي، وكل ذلك يؤدي إلى بروز جملة من الصراعات: صراع عدم الثقة، الصراع التنظيمي، وصراع الوسائل وغيرها، مما يؤثر في النهاية على أداء الجماعات المحلية ويضر بالمصلحة العامة للمواطنين.[1]

وهناك مجموعة أخرى من العراقيل التي تتعلق بمجالات التكوين والتأهيل، بالإضافة إلى الجمود وعدم الإفادة من تجارب الإصلاح المختلفة في هذا الإطار، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة، وهو ما يعني أن المقاربة التنموية المحلية في الجزائر ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل مثل الإفادة من التطور التكنولوجي الذي يتيح السرعة في الحركة، والمرونة والفعالية في الأداء، بالإضافة إلى الانتباه لمساحات الفشل والنجاح عند تقييم المشاريع والبرامج التنموية المحلية لتقدير مستويات التغيير والتطوير ورصد النقائص والثغرات.[2]

---

[1]- ناريمان بن عبد الرحمان، سارة بن شيخ،" واقع الحوكمة في بيئة الاعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية"، **مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة ورقلة، يومي 26/25 نوفمبر 2013، ص 06.

[2]- يحي باي نجاح، " دور المقاربة التشاركية في تجسيد برامج التنمية المحلية بالجزائر"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد السابع، جوان 2017، ص 74.

والجدول التالي يوضح أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر:

المعوقات السياسية
– الصراع الحزبي وصراع المصالح داخل المجالس المنتخبة مما أدى إلى تعطيل المشاريع التنموية. – الحركات الاحتجاجية اليومية المرتبطة بمطالب السكن والشغل والخدمات العمومية في ظل نقص الموارد. – عزوف المواطنين عن المشاركة والتعاون مع المجالس المنتخبة. – عدم تطبيق النصوص القانونية والتشريعات المحلية الخاصة بمشاركة المواطن. – غياب الثقة بين المنتخب المحلي والمواطن.
المعوقات الإدارية
– ضعف الرقابة الإدارية على المجالس المحلية المنتخبة. – التوجه المركزي للقرار البلدي. – غياب الاستقلالية وعدم القدرة على ممارسة الصلاحيات. – أزمة الوظيف البلدي، وضعف التأطير النوعي والكمي وغياب التأهيل والتكوين.
المعوقات الاقتصادية والمالية
– الفساد الإداري والمالي. – نقص الموارد ومصادر التمويل.

المصدر: ناجي عبد النور، فتيحة لتيم، مرجع سابق الذكر، ص ص 94، 95.

5– مقترحات علمية وعملية من أجل تعزيز الحوكمة المحلية بالجزائر.

من خلال ما سبق فالجزائر بحاجة ماسة إلى إدارة محلية قوية، فعالة ورشيدة قادرة على تلبية وتحقيق رغبات وأهداف المجتمع، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال القضاء على كل المظاهر السلبية التي تؤثر على التنمية المحلية، وبذلك يعتبر مطلب تحقيق الحوكمة المحلية ضرورة حتمية تتطلب وضع العديد من الآليات التي تمكن المواطنين ومختلف الفواعل الأخرى من المشاركة في العملية التنموية من منطلق البحث عن جودة إدارة الحكم، وذلك من خلال ضرورة السعي إلى تحقيق ما يلي:[1]

[1]- عنترة بن مرزوق، " الأدوار التنموية الجديدة للإدارة المحلية الجزائرية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة"، **مداخلة ضمن فعاليات الندوة الوطنية حول مستقبل التنمية المحلية في ظل التحديات الاقتصادية**، جامعة خميس مليانة، يوم 10 أفريل 2017 ، ص 08.

– **العمل على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب** من خلال اختيار المنتخبين والموظفين وفق أسس القيم ومبادئ النجاعة والشفافية والجدارة والإنصاف والكفاءة، وتأهيلهم بوضع برامج تكوينية وتعليمية وفقًا لمستواهم ومؤهلاتهم العلمية من أجل الأداء الصحيح والنزيه والسليم لوظائفهم، والابتعاد عن الاختيار والتعيين وفق أسس الوساطات، المحاباة والمجاملات.

– **تفعيل سياسة التصريح بالممتلكات:** كأحد الآليات الكفيلة بكشف الفساد والتقليل من مرتكبيه على المستوى المحلي، بما يضمن المساهمة في تكريس قيم المساءلة والشفافية في تسيير شؤون المجتمع المحلي.

– **إضفاء الشفافية في التعامل مع المواطنين:** وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والرد على الشكاوى التي يتقدمون بها، وكذا مشاركة المجتمع المدني من خلال اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وإعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع المحلي، وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد عن طريق وسائل الإعلام، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.[1]

– **الاهتمام بالعنصر البشري:** ما دام المورد البشري هو المسؤول عن تحقيق الحوكمة المحلية فلا بد من إصلاح الإنسان، ذلك أن إصلاح الهياكل الإدارية دون إصلاح الإنسان يعتبر إصلاحاً قاصراً ولن يؤدي إلى الإصلاح الجذري المنشود

– **ضرورة توفر الدعم السياسي:**

إن نجاح تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر يتطلب ضرورة دعم القيادة السياسية العليا في الدولة له، ويشترط في ذلك ارتكازها على مفاهيم واضحة للسياسات التي تريد الدولة إتباعها، بدل أن يكون مجرد حلول ترقيعية مؤقتة لأزمات عاجلة.

– **إصلاح الوظيف العمومي:**

فالحوكمة المحلية تتطلب ضرورة بناء إدارة عصرية يكون الاستثمار في العنصر البشري أغلى ثرواتها جميعا، مما يستلزم ضرورة الاهتمام به من أجل استغلاله في تطويرها، وذلك من خلال تطبيق مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب، وذلك وفق المؤهلات التي يتمتع بها من كفاءة، جدارة وأمانة، بعيدا عن المؤثرات الشخصية والعلاقات والأنساب والارتباطات السياسية، مع تفعيل أنظمة التدريب والتأهيل والاستفادة من المعلومات الجديدة في مجال العمل.

– **إصلاح نظام الأجور:**

يعد إصلاح نظام الأجور أحد الآليات الرئيسية التي تساهم في تحسين الأداء الوظيفي على المستوى المحلي، ولذلك يجب أن يتماشى هذا النظام مع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة، وذلك من أجل أن يحقق الموظف الأمن والأمان والعيش الكريم، وهذا ما يولد لديه عنصر الانتماء والولاء للإدارة المحلية التي يعمل بها، مما يجعله يسعى جاهدا لرفع أدائه

[1] مجلس الأمة، "دور البرلمان في الوقاية من الفساد". **في مجلة الفكر البرلماني** ، عدد 11، جانفي 2006، ص ص195-196.

وعدم قبول الرشوة أو قيامه باستغلال وظيفته، أما إذا فقد الأمن وغاب العيش الكريم فإن ذلك يدفعه إلى البحث عن سبل أخرى غير مشروعة من أجل تأمين تكاليف المعيشة.

– ترشيد الإدارة المحلية وتكييفها مع التطورات التكنولوجية: إن من أهم أسباب التخلف الإداري الذي تعرفه الإدارة المحلية الجزائرية هو عدم مواكبتها للتغيرات العالمية، وفي مقدمتها استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعد آلية كفيلة بتحسين الأداء الإداري ورفع مستوى الفعالية.

ولعل من أهم معوقات استخدام هذه التكنولوجيا في الإدارة الجزائرية هو الأمية الالكترونية التي يعاني منها العديد من الموظفين، وفي هذا السياق يؤكد Straussman.P أن خرافة هذا العصر هي اعتبار التكنولوجيا حلاً لكل المشاكل لأنه من السهل اقتناء الأجهزة لكن تحويل المعطيات إلى شيء مفيد يتطلب قدرًا كبيرًا من ذكاء وتركيز المورد البشري[1]، ولذلك فلابد من تحسين السياسات التعليمية والتكوينية بما يتلاءم ومتطلبات العصر التي باتت تؤكد أن الجهاز الإداري الجزائري في حاجة ماسة إلى الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية، والاستفادة منها في مجال الإصلاح الإداري من أجل تحسين خدمات المواطنين، وبذلك فالإدارة المحلية الجزائرية بحاجة إلى الإنتقال من البيروقراطية وما يميزها من جوانب سلبية كالتعقيد، المركزية، وعدم المرونة، والبطء في اتخاذ القرارات، إلى الإلكتروقراطية التي تسعى إلى تقديم الخدمة في أسرع وقت وبأقل تكلفة وبأحسن جودة.

– تفعيل دور الرقابة الإدارية كأهم متطلبات إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية:

تعتبر الرقابة الفعالة أحد الآليات الرئيسية في نجاح السياسات الإصلاحية فبدونها لا يمكن الحد من مظاهر الفساد في الإدارة المحلية الجزائرية، والتي تتطلب ضرورة عصرنتها وزيادة فعالية أدائها.

هذا إضافة إلى ضرورة العمل على:[2]

– التركيز على العلم في علاج مختلف مشكلات الجماعات المحلية:

وذلك من تعزيز العلاقة بين مخرجات الجامعة (الأبحاث العلمية) وواقع هذه الجماعات، خاصة بعد أن أصبحت إدارة الجماعات المحلية تخصصا مستقلا قائما بذاته يدرس على مستوى الدراسات العليا (الماستر والماجستير والدكتوراه)، وهنا لا بد من طرح التساؤل التالي: إلى متى ستبقى الأبحاث العلمية أسيرة رفوف المكتبات دون استغلالها في النهوض بواقع التنمية المحلية وحل مختلف أزماتها التي تبقى تسير بطريقة عشوائية؟ كما لابد من العمل على إشراك مختلف المخابر والمراكز البحثية الأكاديمية وإعطاءها دورا رياديا في مجال تعزيز التنمية المحلية. فالأكيد أن الدولة الجزائرية تنفق أموالا طائلة على هذه المخابر لكن مخرجاتها وانعكاساتها على الواقع المجتمعي يبقى محدودًا.

– تحديد مواصفات للترشح في الانتخابات المحلية:

---

[1] سليمان رحال، **"موقع الحكومة الإلكترونية من الحكم الراشد"**. في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08- 09 أفريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

[2]- عنترة بن مرزوق، الملتقى السابق الذكر، ص 08.

وذلك بالعمل على ضرورة أن يتوفر في أعضاء المجالس المحلية المنتخبة مستوى تعليمي معين، فمما يؤسف له أن نجد في القرن الواحد والعشرين في عصر التكنولوجيا، في عصر محاربة الأمية الالكترونية عضوا في المجالس المحلية المنتخبة أميا، تحت ذريعة حماية الديمقراطية، رغم أن هذا الأمر يضر بالديمقراطية أكثر مما ينفعها، لذلك لا بد إذا أردنا تحقيق الحوكمة المحلية أن نعطي للعلم مكانته ولأصحاب الشهادات العلمية دورهم في هذا المجال.

– إتاحة الفرص للتدريب على القيادة:

فالجماعات المحلية تعتبر بمثابة مدارس لتخريج القيادات على المستوى الوطني، حيث أن كثيرا من الرؤساء والبرلمانيين والتنفيذيين البارزين على المستوى الوطني وفي دول عديدة كانوا قد مارسوا العمل كأعضاء منتخبين في المجالس المحلية. (طيب رجب أردوغان كان رئيسًا لبلدية اسطنبول عام 1994، جاك شيراك كان عمدة لمدينة باريس لمدة 18 عاماً) لذلك لابد أن تكون الجماعات المحلية الجزائرية القاعدة الأساسية لتكوين النخب المستقبلية.

– تفعيل الادوار التنموية للمجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات المحلية في اطار تحقيق المصلحة الوطنية وتجسيد متطلبات الديمقراطية التشاركية.

خاتمة:

لقد أصبحت الحوكمة المحلية مقاربة حتمية تحظى باهتمام كبير من قبل الدولة الجزائرية، كآلية لكسب رهان التنمية المحلية، وتجاوز التحديات الاقتصادية الراهنة، حيث بذلت في سبيل ذلك العديد من الجهود وقامت بإصلاحات تشريعية وقانونية بغية ربط الأداء التنموي المحلي بمختلف الفواعل الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطن، وجعلها شريكًا في التسيير المحلي، لكن على مستوى الممارسات ظهرت جملة من العراقيل التي حالت دون تطبيق حقيقي وفعلي لمبادئ الحوكمة المحلية، الأمر الذي يتطلب المزيد من العمل ونشر الوعي بأهمية الشراكة مع الجماعات المحلية.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015
2. صافي لؤي، **الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015.

القوانين الرسمية:

1. **قانون رقم 11– 10 المؤرخ في رجب عام 1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011.
2. **قانون رقم 06–01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق20 فبراير سنة 2006**، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ط 1، 2006.

المجلات العلمية:

1. ونوغي نبيل، يوسفي علاء الدين" الحكامة المحلية: قراءة في المضامين النظرية للمفهوم"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، جامعة تسيمسيلت، العدد الرابع، ديسمبر 2017.
2. بومدين طاشمة، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، **مجلة التواصل**، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 26، 2010.
3. مسعود البلي، " حوكمة السياسات العامة الاجتماعية: دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد، **مجلة الباحث للدراسة الأكاديمية**، جامعة باتنة 1– الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2016.
4. نريمان بطيب، " الحوكمة المحلية في الخطاب السياسي الجزائري: واقع ورهانات"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز العربي الديمقراطي، العدد الثاني، مارس 2017.
5. فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم ،" تقلبات أسعار النفط،أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"، **مجلة الاقتصاد والمالية**، العدد رقم 03، السداسي الثاني، جامعة شلف بالجزائر، 2016.
6. يحي باي نجاح، " دور المقاربة التشاركية في تجسيد برامج التنمية المحلية بالجزائر"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد السابع، جوان 2017.

الملتقيات العلمية:

1. محمد بن سعيد، بسمه نزار،" **آليات تطبيق مبادئ الحوكمة وتطوير إدارة الجماعات المحلية"**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، الجزائر: جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، يومي 8/7 ديسمبر 2015، ص 05.

2. عاشور كنوش، عبد القادر زواتنية،" **الحوكمة المحلية ومتطلبات تحقيقها على ضوء تجربة أوكرانيا"**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، الجزائر: جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، يومي 8/7 ديسمبر 2015.

3. ناجي عبد النور، فتيحة لتيم،" **جهود تطبيق الحوكمة لتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر: التشريعات وواقع الممارسات"**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة، الجزائر: جامعة جامعة الوادي، يومي 2/1 ديسمبر 2015.

4. ناريمان بن عبد الرحمان، سارة بن شيخ،" **واقع الحوكمة في بيئة الاعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية"**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر: جامعة ورقلة، يومي 26/25 نوفمبر 2013.

5. عنترة بن مرزوق، " **الأدوار التنموية الجديدة للإدارة المحلية الجزائرية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة"**، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الوطنية حول مستقبل التنمية المحلية في ظل التحديات الاقتصادية، الجزائر: جامعة خميس مليانة، يوم 10 أفريل 2017.

المواقع الالكترونية:

1. عبد القادر سعيد عبيكشي، **الجماعات المحلية ونظام التسيير العمومي الجديد**، موقع الحوار 2016/12/09، على الرابط:

http://elhiwardz.com/contributions/68934/, consulté 03/02/2018 heur 00.08.

2. عبد القادر الصافي، **الدور التنموي للجماعات المحلية في الحوكمة**، جريدة صوت الاحرار، من الموقع:

, consulté : 02/02/2018/ heur https://www.djazairess.com/alahrar/106739 15.29.

المراجع الأجنبية:

1. *-John GRAHAM, Bruce AMOS, Tim PLUMPTER, **Principles For Good Governance in the 21st Century**. Canada: Institute On Governance, 2003.*
2. *Michaell ROSS, **does oil hinder democracy**, project muse, world politics 53, april 2001.*
3. *Pieter GLASBERGEN, Frank BIERMANN, Arthur P.J. MOL, **Partnerships Governance and Sustainable Development: Reflections on Theory and practice**. USA: Edward Elgar Publishing , Inc. 2007.*
4. *Will BARTLETT, Vesna POPOVSKI, Local Governance And Social Cohesion In Ukrania, **WP5/22, Search working paper**, September 2013.*
5. *Joachim NAHEM, A User's' Guide to Measuring Local Governance, UNDP: Oslo Governance Centre, 2008, Available on the link: www.gaportal.org/sites/default/files/LG%20Guide.pdf.*